

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/33
23 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية

للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثالثة والعشرون

جنيف، ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، لدى اختتام دورته الثانية والعشرين، على إجراء عمليات استعراض إضافية للعقبات التي تعترض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعلى مواصلة استعراض أفضل الممارسات المستحدثة من أجل إزالة تلك العقبات. وأُتفق أيضاً على أن إحدى الطرق الممكنة لإجراء تلك الاستعراضات إعداد دراسات حالات قطرية بهدف وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي بقصد مساعدة الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إنجاح جهودها الرامية إلى جعل سياساتها وممارساتها الوطنية في مجال المحاسبة متوافقة مع الشروط الدولية. ومن ثم، جرى إعداد خمس دراسات حالات قطرية تناولت البرازيل (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.1) وألمانيا (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.2) والهند (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.3) وجامايكا (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.4) وكينيا (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.5).

وتقدم مذكرة المسائل هذه لآخر ما استجد من تطورات في عملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتلخص المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ العملي الوارد ذكرها في دراسات الحالات التي تتناول الإطار التنظيمي والإنفاذ وبناء القدرات التقنية.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ الوارد أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - الاتجاهات الأخيرة نحو التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي
٧	ثالثاً - المسائل الرئيسية المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
١٤	رابعاً - الدروس المستخلصة
١٨	خامساً - الخلاصة

أولاً - مقدمة

١ - أتاحت الأمم المتحدة، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، منتدى هاماً تداول فيه واضعو السياسات العامة واللوائح الناظمة والمعايير ومؤسسات المحاسبة المهنية والأكاديميون وغيرهم من أصحاب المصلحة بغية زيادة إمكانية المقارنة بين تقارير الشركات وزيادة موثوقية هذه التقارير. وإن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في الأونكتاد قد عمل بوصفه مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لإجراء مداولات بشأن المسائل المتعلقة بشفافية الشركات.

٢ - وكان العام ٢٠٠٥ نقطة تحول في تاريخ الإبلاغ المالي. فقد اعتمد عدد غير مسبوق من الشركات والبلدان حول العالم المعايير الدولية للإبلاغ المالي كأساس للإبلاغ المالي. وفي ضوء الانتقال واسع النطاق إلى الأخذ بهذه المعايير، استعرضت الدورة الثانية والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مسائل تنفيذ تلك المعايير عملياً. وأعدت أمانة الأونكتاد مذكرة تناول المسائل الرئيسية بشأن استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (TD/B/COM.2/ISAR/28) حتى تُسهّل على فريق الخبراء الحكومي الدولي دراسة هذا الموضوع.

٣ - وفي ختام مداولاته، كرر الفريق الحكومي الدولي تأكيد أهمية وجود مجموعة مشتركة من معايير الإبلاغ المالي تكون رفيعة الجودة وتستند إلى مبادئ واضحة، تعزيزاً لتماسك النظام المالي الدولي واتساقه من أجل حشد الموارد المالية وتخصيصها بصورة فعالة ومن أجل تيسير الاستثمار اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. والتقارير المالية الصادرة عن الشركات، عندما تكون هذه التقارير سليمة وقابلة للمقارنة دولياً وتلبي احتياجات الأسواق المالية، فإن ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين ويسهّل عملية تقييم المخاطر لدى اتخاذ قرارات الاستثمار، ويساعد على تخفيض كلفة رأس المال.

٤ - كما أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي بأنه، من أجل الاستفادة من جميع مزايا معايير إبلاغ دولية متناسقة وتطبيقها تطبيقاً متسقاً في البلدان التي تسودها بيئات اقتصادية وتجارية مختلفة، فيجب معالجة عدد المشاكل التي تعترض تنفيذها عملياً بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استيفاء المعايير المعترف بها دولياً، خاصة في ميدان بناء القدرات المؤسسية والتقنية.

٥ - واتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي، لدى اختتام دورته الثانية والعشرين، على مواصلة عمليات استعراض المشاكل التي تعرقل تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي عملياً، وكذلك سبل معالجة تلك المشاكل، بما فيها إعداد دراسات حالات قطرية. ومن بين الأهداف المتوخاة من تلك الاستعراضات وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في مجال إرساء المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ما قد يساعد واضعي السياسات واللوائح الناظمة وغيرهم في بحث استراتيجيات التنفيذ المحدية لتطبيق المعايير الدولية في التقارير المالية التي تصدر عن الشركات وزيادة إسهامها في عملية التقارب الدولي.

٦ - ووفقاً لطلب الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي، أجرت أمانة الأونكتاد دراسات حالات قطرية في البرازيل وألمانيا والهند وكينيا وجامايكا. والغاية من هذه الدراسات هي استخلاص العبر الهامة

من التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وإطلاع الدول الأعضاء التي تقوم بتنفيذ تلك المعايير أو التي تنوي القيام بذلك مستقبلاً عليها. وتتضمن هذه الوثيقة أهم النتائج التي توصلت إليها دراسات الحالات. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن البلدان اختيرت لضمان تناول مناطق ونظم ونهج اقتصادية مختلفة في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن دراسات الحالة التي أُعدت لا تتطرق إلى كامل نطاق القضايا في هذا المجال. والقصد من دراسات الحالة هو تقديم فكرة عامة عن وضع تنفيذ المعايير الدولية وعن التحديات الرئيسية التي تتم مواجهتها في هذا الصدد وليس إجراء تحليل معمق ومفصل لهذه المسائل، التي يمكن أن تخضع للمزيد من البحث والمناقشة.

٧- ويمكن الاطلاع على كل دراسة من دراسات الحالات القطرية في الوثائق التالية: البرازيل - TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.1، ألمانيا - TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.2، الهند - TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.3، جامايكا - TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.4، كينيا - TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.5.

ثانياً - الاتجاهات الأخيرة نحو التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

٨- منذ الدورة الثانية والعشرين التي عقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حدثت تطورات عدة تدعم المضي في اتجاه التقارب مع معايير الإبلاغ الدولية. وقال السير ديفيد تويدي، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، في معرض تقييمه للانتقال الواسع النطاق إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٥، إن تطبيق تلك المعايير تم "بصورة جيدة، الأمر الذي يبعث على الدهشة". غير أن رئيس المجلس لاحظ أن من كُلفوا بتطبيق تلك المعايير وجدوا العملية أكثر تطلباً مما كان متوقعاً^(١). وأشار أيضاً إلى أن نحو ١٠٠ بلد يطلبون حالياً اتباع سياسة رسمية للتقارب مع المعايير التي وضعها المجلس^(٢) أو يسمحون بانتهاجها أو قد اعتمدها بالفعل.

٩- وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٦، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة بنشر مذكرة تفاهم تؤكد مجدداً أهدافهما المشتركة المتمثلة في وضع معايير محاسبة مشتركة رفيعة الجودة لاستخدامها في أسواق رأس المال العالمية^(٣). وصرح المجلسان بأن مذكرة التفاهم جاءت على سبيل مواصلة تفصيل الأهداف والمبادئ التي ورد شرحها أول ما ورد في اتفاق نوروك الذي وقعا عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٠- ووفقاً لما جاء في مذكرة التفاهم التي وقع عليها المجلسان في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ستخلص المنظمتان إلى نتيجة بشأن ما إذا كان ينبغي إزالة اختلافات رئيسية في ميادين بعينها عن طريق مشروع أو أكثر من مشاريع تحديد المعايير على الأجل القصير، وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون هدفهما إتمام العمل أو الإشراف على إنجازه

(١) KPMG (2006). *International Financial Reporting Standards: Views on a financial reporting revolution*, April , pp. 35-38.

(٢) من بيان السير ديفيد تويدي، رئيس المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أمام لجنة المصارف والإسكان والشؤون الحضرية. مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن العاصمة، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مذكرة التفاهم في الموقع التالي: <http://www.iasb.org>.

في أحد تلك الميادين بحلول عام ٢٠٠٨. وستدرس المنظمتان عدة مواضيع من أجل التقارب على الأجل القصير - وستدرسان بعضها معاً، بينما سيدرس أحد المجلسين بعضهما الآخر. أما الموضوعان اللذان سيدرسهما المجلسان معاً فهما تناقص القيمة وضريبة الدخل. بينما سيدرس مجلس معايير المحاسبة المالية خيار القيمة العادلة والاستثمار العقاري والبحث والتطوير وأحداثاً أخرى لاحقة. فيما سيدرس مجلس معايير المحاسبة الدولية تكاليف الاقتراض، والهبات الحكومية، والمشاريع المشتركة، والإبلاغ القطاعي.

١١- وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، دعا الاتحاد الأوروبي للمحاسبين إلى الاعتراف المتبادل بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وبمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لدى الولايات المتحدة^(٤). ورأى الاتحاد الأوروبي للمحاسبين أنه تم بلوغ المستوى الأدنى المقبول للتقارب بين مجموعتي المعايير هاتين، وحث على التخلي عن بيانات المطابقة المصرفية أو غيرها من أشكال الإفصاح بالنسبة للمصدرين الأجانب الذين يعدون بياناتهم المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمسجلين في الولايات المتحدة الأمريكية، أو المصدرين من الولايات المتحدة المسجلين في الاتحاد الأوروبي الذين يعدون بياناتهم المالية وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لدى الولايات المتحدة.

١٢- وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أفادت صحيفة فاينانشل تايمز أن بعض الشركاء لدى شركة المحاسبة برايسووترهاوسكوبرز (PricewaterhouseCoopers (PwC)) الذين اتخذوا المملكة المتحدة مقراً لهم رأوا أن التقارب بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لدى الولايات المتحدة "سيسفر عن مجموعة من المعايير الشبيهة في طابعها بالمعايير المعمول بها في الولايات المتحدة والتي قد تكون مفرطة التعقيد والتحديد". ورأى شركاء برايسووترهاوسكوبرز أيضاً أنه ينبغي لمجلس معايير المحاسبة الدولية التركيز على تحسين معاييره^(٥). وفي أعقاب ذلك، اضطر رئيس مجلس أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى نشر إجابة في صحيفة فاينانشل تايمز يعرض فيه الأسباب التي تستدعي مواصلة بذل الجهود في سبيل التقارب^(٦).

١٣- وعقد مجلس معايير المحاسبة في اليابان والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة اجتماعهما الثالث في آذار/مارس ٢٠٠٦، فاستعرضا ما أُحرز من تقدم في اتجاه تقارب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لدى اليابان والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ونوّه المجتمعون بما أُحرز من تقدم كبير في ستة ميادين، هي: طريقة تقييم عمليات الجرد؛ والإبلاغ القطاعي؛ وعمليات الكشف عن الأطراف ذات الصلة؛ وتوحيد سياسات المحاسبة في الفروع الخارجية؛ والاستثمار العقاري؛ وتكاليف إصدار أسهم جديدة. واتفق كل من مجلس معايير المحاسبة في اليابان والمجلس الدولي لمعايير

(٤) Fédération des Experts Comptables Européens (FEE) (2006). Financial Reporting: Convergence, Equivalence and Mutual Recognition, FEE position paper, March.

(٥) Financial Times, London, 3 May 2006.

(٦) Tommaso Pada-Schioppa, "Work on converging accounting standards must go on", Financial Times, London, 19 May 2006.

الحاسبة على إضافة ثلاثة بنود جديدة إلى برنامج التقارب، وهي: الالتزامات المتعلقة باستهلاك الأصول، وعقود البناء، والإفصاح عن الأدوات المالية بقيمة عادلة^(٧).

١٤- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلنت وزارة مالية الصين ٣٩ من معايير الحاسبة الخاصة بالمشاريع التجارية. ويمثل نظام معايير الحاسبة الجديد في الصين خطوة في اتجاه تقارب جوهري مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وسيُطلب إلى جميع الشركات المسجلة في الصين إعداد بياناتها المالية وفق معايير الحاسبة الجديدة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^(٨).

١٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وافق مجلس معايير الحاسبة في كندا على خطة استراتيجية خمسية تتعلق بالاتجاه مستقبلاً لمبادئ الحاسبة المقبولة عموماً في كندا. ووفقاً لتلك الخطة فإن المبادئ الكندية التي تسري على الشركات المسجلة ستتقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي على مدى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وفي نهاية تلك الفترة الانتقالية، فإن مبادئ الحاسبة المقبولة عموماً لدى كندا لن تعد سارية كأساس منفصل وقائم بذاته للإبلاغ المالي بالنسبة للشركات المسجلة^(٩). وبدأ مجلس معايير الحاسبة في كندا مداولاته في هذا الشأن بإصدار مشروع خطة استراتيجية، طالباً التعليق عليها في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٦- وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلن البنك المركزي للبرازيل أنه سيطلب إلى جميع المؤسسات المالية البرازيلية الخاضعة لإشرافه، بما فيها شركات التأجير، والادخار والإقراض، وما إليها، إعداد بياناتها المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، حسبما أصدرها المجلس الدولي لمعايير الحاسبة، ابتداء بالبيانات المالية المتعلقة بالعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(١٠). وقد أنشأ البنك المركزي فرقاً عاملة ستجري تحليلاً شاملاً للجهود التي من الضروري بذلها في سبيل تحقيق التقارب مع معايير الإبلاغ المالي الدولية بحلول عام ٢٠١٠.

١٧- وثمة لدى البلدان التي تعمل على تحقيق التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي اتجاه إلى التقارب مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان. فعلى سبيل المثال، عندما أصدرت وزارة المالية في الصين، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، معايير الحاسبة الصينية الجديدة الخاصة بالمؤسسات التجارية، فإنها أصدرت أيضاً ٤٨ معياراً لمراجعة الحسابات من أجل المحاسبين القانونيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عقد المجلس الصيني لمعايير مراجعة الحسابات والمجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان اجتماعاً ناقشا فيه التقريب بين معايير مراجعة الحسابات المعتمدة في الصين والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

(٧) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على موقع مجلس معايير الحاسبة في اليابان، وهو:

<http://www.asb.org.jp>

(٨) وزارة المالية في الصين، حفل أقيم في بيجين بمناسبة إصدار نظام معايير الحاسبة الصينية ونظام معايير مراجعة الحسابات الصينية، بيان صحفي صادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٩) المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، البلاغ الصادر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٠) Central Bank of Brazil, Communiqué 14,259, Brasilia, 10 March 2006

١٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دعا مجلس مراجعة الحسابات والضمان في كندا إلى موافاته بالتعليقات على مقترحه الداعي إلى التقريب بين معايير مراجعة الحسابات والضمان الكندية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وسيبدأ تنفيذ برنامج التوافق المقترح في عام ٢٠٠٦ وسيصبح ناجزاً بحلول عام ٢٠١١. كما أعلن بنك البرازيل المركزي، في بلاغه الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٦، عن التزامه، بحلول عام ٢٠١٠، بأن يشترط على مراجعي الحسابات المستقلين الذين يقدمون خدمات مراجعة الحسابات للمؤسسات المالية العاملة تحت إشرافه القيام بعملهم وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

١٩- ومع تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على نطاق أوسع في أنحاء العالم، بات من الأوضح أن احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإبلاغ المالي تختلف عن احتياجات الشركات الكبيرة. فما انفك المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يتلقى طلبات متزايدة لتطوير معايير محاسبة خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وطيلة السنتين الماضيتين، ما فتئ المجلس مُنكبّاً على وضع فريقاً عاملاً ونشر ورقة مناقشة واستبياناً بشأن التغييرات الممكن إدخالها على مبادئ القياس والاعتراف في المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعقد موائد مستديرة علنية تناولت إمكانية تبسيط عمليات قياس المحاسبة والاعتراف بها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، نشر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في موقعه على الإنترنت مسودة أعدها المجلس لمشروع الكشف المتعلق بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة^(١١). ومن المتوقع عرض الصيغة النهائية لمشروع الكشف من أجل تلقي تعليقات الجمهور عليه قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

ثالثاً - المسائل الرئيسية المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٢٠- على نحو ما ذكر أعلاه، تتناول دراسات الحالات القطرية كلاً من البرازيل وألمانيا والهند وجامايكا وكينيا. وقد اتبعت هذه البلدان مجموعة متنوعة من النهج في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ففي حالة البرازيل، سيبدأ تطبيق تلك المعايير في عام ٢٠١٠ وستسري على المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف بنك البرازيل المركزي. وشرعت الشركات الألمانية في إعداد بيانات مالية تستند إلى معايير المحاسبة الدولية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي. بينما اقتصر النهج المتبع في الهند على تكييف معايير الإبلاغ المالي الدولية مع الواقع الاقتصادي في البلد. وبدأت جامايكا تطبيق هذه المعايير في عام ٢٠٠٢ بينما شرعت كينيا في ذلك في عام ١٩٩٨.

٢١- وتنوع العوامل التي ساهمت منذ البداية في إدخال المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى البلدان التي شملتها دراسات الحالة. ففي البرازيل، يتوخى البنك المركزي من ذلك جعل ممارسات الإبلاغ المالي التي تتبعها المؤسسات المالية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية تيسيراً للمقارنة بين التقارير المالية وتعزيزاً لثقة المستثمرين. أما في ألمانيا، فإن عدداً من الشركات الكبرى بدأت في إعداد بياناتها المالية بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ليس بسبب مطالبة المنظمين الداخليين بذلك، وإنما لكي تصبح قادرة على الوصول إلى الأسواق المالية خارج ألمانيا. وفي عام ١٩٩٨، أتاح المشرعون الألمان للشركات المسجلة خيار إعداد بياناتها المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة

(١١) يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع التالي:
http://www.iasb.org/uploaded_files/documents/16_33_DraftEDSMES.pdf

الدولية. وأصبح الأخذ بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد البيانات المالية الموحدة للشركات المسجلة في ألمانيا أمراً إلزامياً عقب صدور قرار عن الاتحاد الأوروبي بتنفيذ قانون معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٢. وفي دراسة الحالة التي تناولت ألمانيا خير مثال على النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبالتالي فإن الصعوبات التي تعترض التطبيق لا تقتصر على عوامل داخلية فقط.

٢٢- وتعتبر دراسة حالة كينيا عن رغبة في رفع مستوى شروط الإبلاغ المالي في البلد حتى يرقى إلى أفضل الممارسات الدولية، وذلك في أعقاب ما شهدته قطاع الخدمات المالية في البلد من مظاهر انهيار لا يُستهان بها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. كما تشير دراسة الحالة الخاصة بكينيا إلى عامل آخر أُخذ بعين الاعتبار عندما تقرر اعتماد معايير المحاسبة الدولية عوض المعايير الوطنية. وتوخت الهيئة المكلفة بوضع المعايير من وراء اعتمادها معايير المحاسبة الدولية أن تعيد توزيع الموارد بتحويل الموارد المخصصة لوضع معايير المحاسبة الوطنية وتخصيصها لتعزيز أنشطة أخرى ترمي إلى تطبيق معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات تطبيقاً أكثر فاعلية.

٢٣- وفي الهند، تُنمّ دراسة الحالة أيضاً عن رغبة في مواءمة شروط الإبلاغ المالي المحلية مع المعايير الدولية. إلا أنه تم اتباع نهج آخر مختلف في حالة الهند، هو برنامج التوفيق بين معايير المحاسبة الهندية ومعايير المحاسبة الدولية عن طريق تكييف هذه الأخيرة مع الواقع الاقتصادي للبلد. أما دراسة الحالة المتعلقة بجامايكا فتشير بدورها إلى نية التنسيق بين ممارسات الإبلاغ التي تتبعها الشركات عبر بلدان الكاريبي وبين المتطلبات الدولية وفقاً للموقف الذي اتخذته المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بشأن إجازتها معايير المحاسبة الدولية.

٢٤- إن نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البلدان التي تناولتها دراسات حالات من بلد إلى آخر. وكما أسلفنا، سيُطلب إلى المؤسسات المالية في البرازيل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بينما يُطلب إلى الشركات المسجلة أن تتبع المعايير الوطنية التي يجري التوفيق تدريجياً بينها وبين المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفي حالة ألمانيا، يُطلب من الشركات المسجلة أن تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لدى إعداد بياناتها المالية الموحدة. ويُسمح أيضاً للشركات غير المسجلة أن تستعمل المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد بياناتها المالية الجماعية. لكن يُحظر على الشركات المسجلة وغير المسجلة استعمال المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد بياناتها المالية الفردية (المنفصلة). أما في جامايكا وفي كينيا، فيُطلب إلى جميع الشركات المسجلة وغير المسجلة إعداد بياناتها المالية - الموحدة وغير الموحدة - وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢٥- وفي الهند، هناك نظام لتصنيف الشركات إلى ثلاثة مستويات (المستوى الأول والثاني والثالث). فيُطلب إلى الشركات المصنفة في المستوى الأول تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المكيفة حسب احتياجات البلد. بينما يتكون المستويان الآخران من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويسمح نظام الإبلاغ فيما يتعلق بالشركات من المستويين الثاني والثالث ببعض التبسيط وبيع بعض أوجه الاستثناء^(١٢).

(١٢) هذا النهج شبيه بالنهج الذي أوصى به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الأونكتاد ٢٠٠٤) Guidance on accounting and financial reporting for small- and medium-sized enterprises (UNCTAD/ITE/TEB/2003/5 and UNCTAD/ITE/TEB/2003/6).

٢٦- وهناك قوانين ولوائح عريقة تحكم إبلاغ الشركات، ومن بينها التشريع البرلماني المتعلق، من بين جملة أمور أخرى، بالقوانين التجارية وقوانين تأسيس الشركات. وثمة أيضاً عدد من اللوائح الخاصة بقطاعات ومؤسسات معينة تشمل ميادين كالمصارف والتأمين. ففي البرازيل وألمانيا مثلاً، هناك علاقة وثيقة بين النظم التي تحكم الإبلاغ المالي للشركات وبين النظام التشريعي. وبالتالي فإن الأخذ بنظم إبلاغ جديدة أو إدخال تعديلات على النظم القائمة يقتضي الكثير من التشاور والمعالجة عن طريق النظام التشريعي. وفي دراسات الحالات المتعلقة بالهند وجامايكا وكينيا، تؤدي هيئات المحاسبة المهنية، أي معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند ومعهد المحاسبين العاملين المعتمدين في كينيا، دوراً محورياً في وضع معايير المحاسبة أو في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية. وقد أوكلت الأنظمة التشريعية في تلك البلدان مهمة وضع المعايير في مجالات المحاسبة ومراجعة الحسابات إلى هذه المؤسسات الخاصة.

٢٧- وقد أنشئت في السنين الأخيرة في ألمانيا مؤسسات جديدة تتولى مسؤوليات هامة في مجالات الإبلاغ المالي للشركات. وهذه المؤسسات هي لجنة معايير المحاسبة (وأدائها لوضع المعايير - مجلس معايير المحاسبة في ألمانيا)، ومجموعة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الألمانية، والهيئة الاتحادية للإشراف المالي. وقد أنشئت هاتان الأخيرتان عقب صدور القانون التنفيذي المتعلق بالمحاسبة في عام ٢٠٠٤. وفي البرازيل، تقتضي التعديلات المقترحة إدخالها على قانون الشركات الحالي إنشاء هيئة واحدة تكون مسؤولة عن إعداد معايير المحاسبة وإصدارها. وهي تقدم أمثلة على أنواع التطورات المؤسسية الجديدة التي لا غنى عنها في تطبيق معايير الإبلاغ الدولية وتنفيذها بصورة صحيحة.

٢٨- وتبين دراسات الحالات القطرية عدداً من التحديات العملية التي تواجهها تلك البلدان في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويمكن تصنيف هذه المشاكل إلى ثلاث فئات رئيسية: مؤسسية وتنفيذية وتقنية.

المشاكل المؤسسية

٢٩- عندما يتم الأخذ بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي في ولاية قضائية معينة، فإنها تشكل جزءاً من القوانين واللوائح القائمة من ذي قبل في البلد والمتعلقة بحسن إدارة مؤسسات الأعمال التجارية. فتبين دراسة الحالة المتعلقة بجامايكا وجود عدد كبير من المؤسسات النازمة التي لها تأثير على تطبيق معايير الإبلاغ المالي. وكثيراً ما تتداخل القوانين واللوائح أو تتضارب فيما بينها، خاصة عندما لا تكون أدوار ومسؤوليات المؤسسات المختلفة محددة بوضوح وعندما تُفتقد آليات التنسيق. ويصبح عدم تماسك الجهاز الناظم سبباً وراء حدوث سوء فهم وقلة فاعلية شديدين في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٣٠- وعلى نحو ما جاء في دراسات الحالات، فإن صدور معظم القوانين واللوائح النازمة للإبلاغ الشركات قد سبق بعقود ظهور المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فعلى سبيل المثال، تم إقرار قانون الشركات في الهند في عام ١٩٥٦. وظلت هذه القوانين سارية دون إدخال أي تعديلات عليها تقرر بالأخذ بمعايير الإبلاغ المالي في كل من البلدان المعنية. وبالتالي فإن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تفتقر إلى السند القانوني الضروري. وتقتضي بعض قوانين الشركات، مثلاً، بأن تتخذ البيانات المالية أشكالاً محددة. وكثيراً ما تناقض هذه المتطلبات تلك الواردة في معيار المحاسبة الدولية - ١، عرض البيانات المالية. وعلى سبيل المثال "معايير المحاسبة الدولية - ١" يقتضي تحديداً تقديم بيان بحركة النقد. وهذا النوع من التناقض يعرقل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي تطبيقاً سلساً.

٣١- وتسليماً بهذا الأمر، شرعت بعض البلدان في إدخال التغييرات الضرورية. ففي جامايكا مثلاً، تم إقرار قانون الشركات في عام ٢٠٠٤ ليحل بذلك محل قانون الشركات الصادر في عام ١٩٦٥. هذا القانون الجديد لا يقتضي تحديداً التقيد بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، إذ ينص على أنه ينبغي للشركات إعداد بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي أصدرها معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في جامايكا. وفي البرازيل، تم اقتراح مشروع قانون لمراجعة قانون الشركات الذي أقره مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٦.

٣٢- أما دراسة الحالة الخاصة بالهند فتبين بعض النُهُج المتبعة في كيفية قيام جهات ناظمة مختلفة بإضفاء الوضوح والدعم الرسميين اللازمين على معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة مهنية. فمصرف الاحتياط ومجلس الأوراق المالية والبورصة وهيئة تنظيم وتطوير التأمين كلهم يشترطون تحديداً التقيد بمعايير المحاسبة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند. وتبين دراسة الحالة نفسها أيضاً التفاعلات التي تحدث بين من يتولون وضع المعايير وإعداد البيانات المالية وبين المحاكم عندما يطرأ اختلاف في الرأي بين واضعي المعايير ومُعَدِّي البيانات. فعندما أصدر معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين معيار محاسبة يتعلق بالإيجار استناداً إلى معيار مقابل له في معايير المحاسبة الدولية، لجأت جمعية شركات الإيجار إلى المحاكم طالبة إعفاءها من ذلك المعيار بحجة أنه يشق عليها تطبيقه.

٣٣- ويُتوخى من المعايير الدولية للإبلاغ المالي أن تُستخدم في إعداد البيانات المالية المتنوعة الاستخدامات. ولكن يمكن أيضاً، كما يتضح من دراسات الحالة، اشتراط إعداد البيانات المالية المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي لأغراض قانونية كذلك. ومع أن توسيع استخدام هذه المعايير ليشمل تلك الأغراض قد يبدو فعالاً من حيث الكلفة، فإنه قد يتسبب في سوء تفاهم بين الهيئات المبلّغة والجهات الناظمة، خاصة عندما يكون المنظم الخاص بقطاع معين خاضعاً لشروط إبلاغ مالي محددة تختلف عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن الجهات الناظمة التي تضع شروطاً قانونية بشأن الإبلاغ المالي في قطاعات بعينها سلطات الإشراف على قطاع المصارف والتأمين. ففي دراسة الحالة الخاصة بكينيا، مثلاً، لاحظنا عدم التنسيق بين مفوض قطاع التأمين، وهو المسؤول عن تنفيذ قانون التأمين، وبين معهد المحاسبين العامين المعتمدين في كينيا، المسؤول عن ضمان تقيد أعضائه على النحو الواجب بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبرزت خلافات بسبب وجود تضارب بين الشروط الواردة في المعيار ٤ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي الذي يتناول عقود التأمين، وبين جداول زمنية محددة اشتراطها مفوض قطاع التأمين. وتوصل مفوض قطاع التأمين ومعهد المحاسبين العامين المعتمدين إلى اتفاق بشأن الحالات التي يظهر فيها تباين بين الجداول الزمنية المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبين الجداول الزمنية التي يشترطها مفوض قطاع التأمين، وسيقدم مراجع حسابات الهيئة المعنية إثباتاً مصدقاً.

٣٤- وثمة أيضاً أمثلة أخرى على أوجه التناقض بين اللوائح الناظمة التي تتوخى الملاءة المالية وبين شروط القياس المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فإن المعيار ٤ من المعايير الدولية - عقود التأمين، يقتضي الاستناد في تحديد النسبة المثوية التي تطبق لحساب احتياطي المطالبات المتعلقة بعقود التأمين إلى التجربة السابقة للجهة المبلّغة المعنية. على أن اللائحة التنظيمية المتوخية للملاءة المالية والمتعلقة بالتأمين تقتضي عادةً تطبيق نسبة مثوية محددة سلفاً على القطاع برمته، بصرف النظر عن التجربة السابقة للجهة المعنية. وتنشأ حالة مشابهة فيما يتعلق بتعويض الخسائر في القطاع المصرفي. فكثيراً ما تحدد المصارف المركزية نسبة مثوية لا تضع في الحسبان ما خسرت الجهة المبلّغة، بعكس ما تقتضيه شروط المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

المسائل المتعلقة بالتنفيذ

٣٥- يتمثل أحد العناصر الأساسية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في تنفيذ المعايير بصرامة. وتقع مسؤولية تنفيذ تلك المعايير على عاتق عدد من الأطراف. فمؤسسات من قبيل لجان أسواق الأوراق المالية والهيئات المشرفة على قطاع المصارف والتأمين وبورصات الأسهم وسلطات أسواق المال تؤدي أدواراً هامة في إنفاذ شروط الإبلاغ المالي كالمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٣٦- وعلى نحو ما سلف ذكره، تتضمن دراسة الحالة الخاصة بألمانيا أمثلة عن مزيد من المؤسسات التي أنشئت في البلد بقصد ضمان إنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي إنفاذاً صحيحاً. فقانون إنفاذ الحاسبة الألماني الصادر في عام ٢٠٠٤ وضع آلية إنفاذ ذات شقين، أولهما هو الفريق الألماني المكلف بإنفاذ الإبلاغ المالي، وقوامه خمس عشرة جمعية مهنية وصناعية، والشق الثاني للآلية هو السلطة الاتحادية للرقابة المالية. ويتولى الفريق المكلف بإنفاذ الإبلاغ المالي تدقيق كل من البيانات المالية الموحدة وغير الموحدة التي تقدمها الشركات المسجلة في ألمانيا. فإذا اكتشف الفريق خروفاً لا يمكن تسويتها بالتعاون مع الشركة موضع التدقيق، أحال القضية إلى السلطة الاتحادية للرقابة المالية. وتسدد الشركات المسجلة في ألمانيا مساهمات مالية لتغطية تكاليف الفريق المكلف بإنفاذ الإبلاغ المالي. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام في مثل هذا الترتيب المؤسسي أنه يستفيد من الخبرة التقنية الواسعة لدى مؤسسات القطاع الخاص بينما يحتفظ بمسؤولية التنفيذ المنوطة بالهيئة الحكومية، وهي في هذه الحالة السلطة الاتحادية للرقابة المالية.

٣٧- وتبين دراسة الحالة الخاصة بالهند كذلك كيف تؤدي هيئة الحاسبة المهنية، أي معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند، دوراً إيجابياً في تعزيز ممارسات الإبلاغ المالي في الشركات في الهند. فأنشأ المعهد مجلس استعراض الإبلاغ المالي. ويقوم المجلس بانتقاء ومراجعة البلاغات المالية الصادرة عن مختلف الشركات لضمان جملة أمور، من بينها تقيد الشركات بمعايير الحاسبة. وفي الحالات التي يكتشف فيها مجلس استعراض الإبلاغ المالي خرقاً لمعايير الحاسبة ولغيرها من المعايير والقوانين السارية، يوعز إلى معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين بذلك و/أو يحيل القضية إلى السلطات ذات الاختصاص كي تتخذ إجراء بشأنها.

٣٨- ومن الجوانب الشائعة في البلدان التي تناولتها دراسات الحالات أنها جميعاً تشترط تدقيق البيانات المالية الصادرة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي طبقاً للمعايير الدولية لتدقيق الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي لمراجعة الحسابات والضمان، التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. كما يعتزم برنامج التقارب البرازيلي تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بحلول عام ٢٠١٠. وإن منتدى الاستقرار المالي، الذي يتخذ مدينة بازل مقراً له، قد أقر المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بوصفها أحد المعايير الدولية الأساسية الإثني عشر (بما فيها المعايير الدولية للإبلاغ المالي) اللازمة لضمان الاستقرار المالي للبلدان عبر العالم. وهكذا، فإن الجمع بين تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبين تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات يساعد على تحسين جودة الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات لترقى إلى مستوى الممارسة الفضلى الدولية. وتشكل المعايير الدولية لمراجعة الحسابات أداة هامة في إنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي على النحو الصحيح.

٣٩- وتؤدي هيئات الحاسبة المهنية هي الأخرى دوراً في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، نظراً لأنها تنهض بمسؤولياتها فيما يتعلق بضمان احترام نظام العضوية فيها. وتقدم دراستا الحالة الخاصتين بالهند وكينيا أمثلة عن

برامج استعراض نظيرة أدخلتها هيئات المحاسبة المهنية في كلا البلدين لضمان تنفيذ معايير الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات تنفيذاً صحيحاً.

المسائل التقنية

٤٠ - وتعرض دراسات الحالات عدداً من التحديات التقنية التي تواجه التطبيق العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومما يفاقم الصعوبات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالتزامن مع معايير المحاسبة الدولية. ومن بين الصعوبات الرئيسية التي تعوق عملية التطبيق العملي نقص عدد المحاسبين ومراجعي الحسابات ذوي الكفاءة التقنية اللازمة لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية. وفي العادة، تكون المهلة الزمنية التي تفصل بين اتخاذ قرار تنفيذ المعايير وبين تاريخ تنفيذها فعلياً غير كافية لتدريب عدد كاف من المهنيين الذين بإمكانهم تطبيق المعايير الدولية بكفاءة. فدراسة الحالة الخاصة بكينيا، مثلاً، تبين أن قرار تنفيذ معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية الخاصة بمراجعة الحسابات الذي دخل حيز النفاذ ابتداء من عام ١٩٩٩ كان قد أُتخذ بالفعل في عام ١٩٩٨. وتبين الدراسة أيضاً أنه لا يزال هناك نقص بالفعل في عدد المحاسبين المهنيين عموماً وفي أولئك الذين تدربوا تدريباً وافياً على المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية المتعلقة بمراجعة الحسابات خصوصاً.

٤١ - ومن المشاكل التقنية المتصلة بذلك محدودية من مواد التدريب والخبراء في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي بكلفة يسيرة. إذ توضح دراسة الحالة الخاصة بكينيا التحديات التي يواجهها معهد المحاسبين العاميين المعتمدين في كينيا في هذا الشأن. وتزداد هذه المشكلة تفاقمًا في البلدان التي تكون فيها المواد التدريبية المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي المتاحة حالياً باللغة الإنكليزية غير قابلة للاستعمال فوراً بسبب حاجز اللغة. وتبرز دراسة الحالة الخاصة بالبرازيل هذه المسألة.

٤٢ - وتحدث مشكلة تقنية أخرى بعد انتهاء عملية التنفيذ الأولية، وتتمثل في صعوبة مواكبة التغيرات الكبيرة والمستواترة التي أجراها المجلس لمعايير المحاسبة الدولية على المعايير الدولية للإبلاغ المالي القائمة، فضلاً عن مجازاة المعايير الجديدة. ومن الأمثلة المحددة التي أبرزتها دراستا الحالة المتعلقتان بالهند وكينيا القرار الذي اتخذته المجلس لمعايير المحاسبة الدولية بتعديل ١٣ معياراً في وقت واحد كجزء من مشروع التحسينات الذي وضعه. وبالتالي فإن أكثر من ٢٠ معياراً قد تأثر نتيجة لما أُجري من تعديلات ذات شأن. وإن التعديلات المتكررة التي يتم إجرائها في المعايير الدولية للإبلاغ المالي تعمل على إجهاد القدرة التقنية المتاحة، التي قد تكون في كثير من الحالات غير كافية أصلاً.

٤٣ - إن الشروط المنصفة لقياس القيمة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي تطرح مشكلة تقنية كبيرة أخرى تتعلق بالتنفيذ. وتشير دراستا الحالة المتعلقتان بالهند وكينيا، خصوصاً، إلى أن تحقيق قيمة عادلة موثوقة لأغراض قياس المعايير الدولية للإبلاغ المالي يغدو صعباً عندما يكون حجم التجارة قليلاً وعندما تعاني الأسواق المالية من عدم كفاية في السيولة. ويجد معدّو البيانات المالية صعوبة في الحصول على قياسات وبيانات موثوقة فيما يتعلق بجملة أمور، من بينها: معدلات الخصم في بيئة مالية متقلبة، واتجاهات تدفق السيولة، ومردود المحاصيل، وعائدات القروض، ومعدلات القروض المتعثرة، والمقاييس المطبقة على القطاع برمته لتحديد القيمة العادلة لبعض البنود. وتشكل الصعوبات التقنية الآنفة الذكر تحدياً أيضاً بالنسبة لمراجعي الحسابات - إذ عليهم تقييم مدى موثوقية قياسات القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية.

٤٤ - وتنشأ أيضاً تعقيدات تنظيمية عندما يتم تطبيق شروط القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في بعض الظروف. فمثلاً، عندما يتم تفكيك عقود التأمين وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤، يتم الاعتراف بالكسب الناجم عن مكوّن الاستثمار (الإيداع) في عقد التأمين على الحياة على أساس القيمة العادلة. غير أن واضعي اللوائح النازمة للتأمين قد يقررون عدم قبول اعتبار ذلك الكسب جزءاً من الأرباح المتاحة لتوزيعها على المساهمين.

٤٥ - وتبين دراسة الحالة الخاصة بألمانيا أن الأساس المستند عليه في تصنيف الصكوك المالية، سواء كانت مساهمة في رأس المال أو ديناً وفق معيار المحاسبة الدولي ٣٢، يختلف عما تشترطه معايير المحاسبة المقبولة عموماً وما ينص عليه القانون في ألمانيا. فبعض الصكوك التي تصنف عادة كمساهمة في رأس المال بموجب معايير المحاسبة المقبولة عموماً في ألمانيا، عندما تصنّف وفق معيار المحاسبة الدولي ٣٢، تُدرج في فئة الخصوم. وهذا أمر يعزى بصفة رئيسية إلى الحق الذي يمنحه القانون الألماني لبعض المساهمين، كالشركات الخاصة، بإعادة حصصهم إلى الشركة. وينتج عن ذلك تحول هام للمساهمات إلى خصوم في كشف الميزانية المعدّ وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. والشراكة كشكل قانوني أمر شائع في ألمانيا، وكثيراً ما تكون تلك الشركات فروعاً لشركات مسجلة مطالبة بتطبيق معايير الإبلاغ الدولية. وعلى نحو ما يرد في دراسة الحالة، فإن خفض رأس المال يثني العديد من الشركات الألمانية عن اتباع خيار إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٤٦ - وتكشف دراسات الحالة عن الصعوبات التي تُلاقى في تطبيق معيار المحاسبة الدولي ١٧ المتعلق بالإيجار، خاصة لدى مؤسسات كالمصارف وشركات التأمين التي يطلب إليها إعادة تصنيف عقارات معيّنة مخصصة للإيجار كعقود إيجار تشغيلي بغية استيفاء المعيار. وتمثل أثر إعادة التصنيف هذه على المصارف وشركات التأمين في تقلص في رأس المال، مع ما رافقه من انعكاسات خطيرة على متطلبات كفاية رأس المال. وتقدم دراسة الحالة الخاصة بكينيا أمثلة عن حالات اضطرت فيها مؤسسات مالية إلى التخلص من أصول غير أساسية، كأراض ومبان مخصصة للإيجار في حيازتها، كاستثمارات. وعلى نحو ما ذُكر في وضع سابق، فإن جمعية شركات الإيجار في الهند طعنت لدى المحاكم الهندية في المعيار الهندي الخاص بالإيجار القائم على المعيار ١٧ من معايير المحاسبة الدولية.

٤٧ - إن تطبيق شروط المعيار ١٢ من معايير المحاسبة الدولية الخاص بضرائب الدخل، على الإقرار بالخصوم الضريبية المؤجلة المتعلقة بالفوارق المؤقتة الخاضعة للضريبة يبدو أحد الميادين الأخرى التي يواجه فيها معدّو البيانات المالية صعوبات في استيفاء الشروط. وتشير دراسة الحالة الخاصة بالهند أن المعيار ٢٢ من معايير المحاسبة الهندية - الذي يعادل المعيار ١٢ من معايير المحاسبة الدولية - والذي يُفترض أن يُدخل لأول مرة مفهوم الضرائب المؤجلة إلى الهند، هو موضع طعن في المحاكم من قبل مُعدّي البيانات المالية.

٤٨ - المعيار ١٦ من معايير المحاسبة الدولية، المتعلق بالأموال والمنشآت والمعدات، يطبق النهج التجزيئي على الأصول المستهلكة. وهكذا فإنه يجب تقييم استهلاك كل جزء من أصل مادي ثابت على حدة. وقد يكون هذا النهج جديداً على مُعدّي البيانات المالية باختلاف أنواعهم، فالأساس الذي كانوا يستندون إليه سابقاً في الإبلاغ المالي لم يكن يتطلب اعتماد نهج تجزيئي. وهناك مسألة تقنية قد تستلزم مزيداً من الإرشاد في هذا المجال تتمثل في تحديد المدى الذي يجب على مُعدّي البيانات المالية الذهاب إليه في تجزئة الأصول الثابتة إلى مكونات مختلفة لأغراض انخفاض القيمة.

٤٩- وإن ما تتصف به بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي من تعقيد والحاجة إلى تقييم بعض بنود البيانات المالية أمران يتطلبان خبرة تتجاوز المسائل التي ربما تقع عادة ضمن اختصاص ممتهي المحاسبة ومراجعة الحسابات في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يتطلب المعيار ١٩ من معايير المحاسبة الدولية المتعلق باستحقاقات الموظفين إجراء تقدير اكتواري لقياس الالتزامات الواقعة على عاتق شركة مبلّغة. ويستلزم ذلك التقدير مدخلات يوفرها اكتواريون مهنيون بانتظام. ووجود اكتواريين مؤهلين أمر حاسم في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك فإنه ربما تكون هناك ضرورة للتنسيق بين هيئات المحاسبين والاكتواريين المهنية بغية التوصل إلى اتفاقات بشأن كيفية القيام بعمليات التقييم وطبيعة المعلومات التفصيلية التي يجب على الاكتواري تقديمها. وفي دراسة الحالة المتعلقة بالهند، هناك مثال على تعاون جرى بين معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند والجمعية الاكتوارية في الهند لضمان احتواء تقرير الاكتواريين التفاصيل المطلوبة بموجب المعيار ١٩ من معايير المحاسبة الدولية.

رابعاً - الدروس المستخلصة

٥٠- عموماً، يتبين من استعراض دراسات الحالة أن البلدان في مختلف مناطق العالم باتت تقدر أكثر فأكثر مدى فائدة المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصرف النظر عن حجم اقتصاداتها وعن تقاليدھا في الإبلاغ المالي. بيد أن هناك مشاكل كبيرة مؤسسية وتقنية وتعلق بالإنفاذ يجب على البلدان التغلب عليها حتى تستفيد كلياً من دخول المعايير الدولية للإبلاغ المالي حيز النفاذ في المناطق الخاضعة لولاياتھا القضائية.

٥١- وثمة إشارات واضحة في دراسات الحالة إلى أن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي يقتضي الكثير من التحضير على صعيد كل من البلد والشركات. ومن بين الاعتبارات الحاسمة، هناك الحاجة إلى ضمان تماسك إطار العمل على وضع اللوائح الناظمة وإلى توضيح ما سيكون للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من تأثير على قوانين وطنية أخرى قائمة. وإن القيام بالمهام الضرورية لضمان التماسك والوضوح سيتطلب الكثير من الموارد والوقت. وتبين دراسات الحالة أن عملية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي يجب أن تكون تدريجية كي تتيح الوقت الكافي للقيام بالأعمال التحضيرية الضرورية.

٥٢- ويجب الإعلام الفعال بخطة الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبانعكاساتها على من يتولون إعداد البيانات المالية ومن يستخدمونها وعلى المعلمين وغيرهم من المعنيين بالأمر. وعلى نحو ما يتبين من دراسة الحالة المتعلقة بجامايا، فإن خطة العمل التي اعتمدها البلد للانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي تستلزم إطار عمل لوجستي يهتم الأنشطة المحددة التي يجب الانتهاء من تنفيذها في غضون أجل زمني معين. وقد يشمل البرنامج الإعلامي على أشياء من قبيل جولات ترويجية للتعريف بأهداف الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتوعية الهيئات المنظمة بالأثر المحتمل لذلك الانتقال، مع تحديد أوجه التآزر التي يمكن تحقيقها في مجال وضع اللوائح الناظمة وإبلاغ مُعدّي البيانات المالية ومستعملیها بالأثر المؤقت الذي من المحتمل أن يخلفه هذا الانتقال على أداء المشاريع وعلى المركز المالي.

٥٣- وعلى نحو ما يتبين من دراسة الحالة المتعلقة بألمانيا، تحتاج الشركات إلى فترة استعداد تتراوح في المتوسط بين ١٢ و ١٨ شهراً. ولكن الشركات في البلدان التي تحتاج إلى ترجمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي من الإنكليزية إلى لغة أخرى ربما تحتاج إلى فترة زمنية أطول بكثير حتى تستعد للانتقال إلى تطبيق تلك المعايير. وإن تكاليف

تدريب الموظفين وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والترتيب للحصول على المشورة من خبراء مستقلين تحضيراً لتطبيق معايير الإبلاغ الدولية قد تكون تكاليف كبيرة، وهي تتطلب دراسة وافية.

٥٤ - ويتعين أن تحدد خطة الانتقال بوضوح نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي فيما يتعلق بحجمها ونوعها، وأيضاً بما إذا كانت المعايير الدولية للإبلاغ المالي ستطبق في إعداد البيانات المالية الموحدة والمنفصلة على حد سواء. وتبين دراسات الحالة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات كبيرة عندما يُطلب إليها تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد بياناتها المالية المتعددة الاستعمالات. لذلك، وقبل الانتقال إلى تطبيق تلك المعايير، يتعين إنشاء نظام إبلاغ خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أيضاً موافاة معدي البيانات المالية ومستعمليها بمعلومات واضحة عن هذا النظام. وعلى نحو ما تُبينه دراسة الحالة المتعلقة بالهند، يمكن اتباع نهج ثلاثي المستويات: المستوى الأول تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمستوى الثاني تطبيق معايير مستوحاة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي تلائم ذلك المستوى بعينه، والمستوى الثالث قوامه شركات صغرى تطبق نظاماً شديداً التبسيط يشبه المحاسبة النقدية.

٥٥ - ويتم عادةً إدماج بعض الأنظمة الوطنية للإبلاغ المالي في بعضها البعض بحيث تلي احتياجات الإبلاغ المتعدد الاستعمال وكذلك الإبلاغ لغرض محدد كالضرائب وتوزيع الأرباح - على نحو ما يتضح من دراستي الحالة الخاصتين بالبرازيل وألمانيا. فبينما صُمم نموذج الإبلاغ المالي القائم على المعايير الدولية للإبلاغ المالي كي يُستخدم في طائفة من نماذج المحاسبة، فإنه قد لا يكون من السهل تكييفه بما يتلاءم مع متطلبات الإبلاغ المتعدد الاستعمالات تماشياً مع ما كان عليه التشديد التقليدي لنظام الإبلاغ المالي في بلد ما - مثلاً حماية الدائنين والمحافظة على رأس المال في حالة ألمانيا. وكما يلاحظ من خلال دراسة الحالة المتعلقة بألمانيا، فإنه يُمنع على الشركات المسجلة وغير المسجلة على السواء استعمال المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد تقاريرها المالية المنفصلة (الفردية).

٥٦ - إن حالة بعض البلدان قد يتطلب الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي دراسة تجربة اقتصاداتها في حالات التضخم المفرط دراسة خاصة. وعلى نحو ما جاء في إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة^(١٣) ربما تستطيع تلك البلدان، من خلال التشاور مع المجلس، وضع نموذج للإبلاغ المالي يناسب ظروفها الخاصة. وهكذا فإن البلدان التي تعاني عملاً من فرط التضخم تضطر إلى إجراء دراسات إضافية، فضلاً عن التطبيق العام الذي يفرضه الانتقال إلى تطبيق معايير الإبلاغ الدولية.

٥٧ - وتم في دراسات الحالة تسليط الضوء على دور تنظيم المحاسبة المهنية في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فتطبيق تلك المعايير بنجاح يستلزم دعماً كبيراً ومستمراً من رابطات المحاسبة المهنية. لذلك فإن أي برنامج لتطبيق معايير الإبلاغ الدولية يتطلب تقييم مدى استعداد مؤسسات المحاسبة المهنية المعنية تقييماً مناسباً حتى يتسنى توفير الموارد الضرورية لضمان الحصول على الدعم الناجع والمتواصل من تلك المؤسسات. وفي هذا الشأن، من المهم أيضاً الإقرار بأهمية المعايير التي يصدرها مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين التي تتناول

(١٣) تم تناول هذه المسألة في الفقرة ١١٠ من إطار إعداد البيانات المالية الذي وضعه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

مختلف جوانب برامج ما قبل التأهيل وما بعده للعمل في مجال المحاسبة، وكذلك مواصلة تحصيل متطلبات تنمية المهارات المهنية^(١٤). فمقرر المحاسبة النموذجي الذي اعتمده فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في عام ١٩٩٩ ثم استوفاه وراجعته في عام ٢٠٠٣، هو وسيلة أخرى يمكن استخدامها لجعل متطلبات التأهيل الوطنية تتماشى مع المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية^(١٥).

٥٨- إن إدماج وحدتي المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية في مقرر تعليم المحاسبة في الجامعات والتنسيق بين برامج تعليم المحاسبة في الجامعات وبين التأهيل والتنظيم المهنيين من شأنهما أن يساهما بصورة إيجابية في التطبيق السلس للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في اقتصاد ما. وقد تؤدي قلة التنسيق في هذا المجال إلى عدم فعالية إدارة الموارد المالية والبشرية، لا سيما في الحالات التي تلقى فيها برامج التعليم الجامعي الدعم من الحكومة المحلية أو الوطنية كجزء من البرامج الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

٥٩- وعلى نحو ما جاء في دراسات الحالة، فإن هيئات المحاسبة المهنية تساهم في فعالية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية عن طريق وضع شروط يتحمل الأعضاء فيها مسؤولية توشي العناية الكافية في تطبيق تلك المعايير. وكجزء من استراتيجية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، يمكن لهيئات المحاسبة المهنية أن تنشئ فرق عمل أو أفرقة استجابة كي تجيب على أسئلة الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية. ويمكن إرساء هذه البنية في مرحلة مبكرة من التنفيذ، ويمكن أيضاً أن يعاد تشكيلها في مراحل لاحقة رداً على إصدار معايير أو إدخال تعديلات جديدة تتطلب تفصيلاً شاملاً حتى يتسنى لمعدّي البيانات المالية ومراجعي الحسابات تطبيقها.

٦٠- وبرامج الاستعراض من قبل النظراء بين مراجعي الحسابات هي آلية رقابية مفيدة توفر معلومات عن الصعوبات التي تتم مواجهتها في الإبلاغ المالي أو في عملية مراجعة الحسابات أو في كليهما. وصعوبات التنفيذ التي يتكرر ذكرها في استنتاجات الاستعراضات من قبل النظراء تُوفّر أفكاراً بشأن المواضيع التي يتعين التركيز عليها في برامج تعليمية أخرى. وفي هذه الحالات، عندما تكون الصعوبات المطروحة مقتصرة على قطاع بعينه، يمكن للرابطات المهنية ذات الصلة أو لهيئة التنظيم المسؤولة إعداد برامج تدريب في مجالات محددة وإتاحة موارد إضافية من قبيل ملفات مراجعة حسابات نموذجية.

٦١- وتتضمن دراسة الحالة المتعلقة بكينيا شرحاً لبرنامج سنوي لمنح الجوائز في إطاره معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في كينيا الشركات التي احتلت أعلى المراتب في إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ويعترف لها بما حقته. ويقدم المتبارون بياناتهم المالية لاستعراضها طوعية. ويشجع مثل هذا البرنامج على تحسين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وهو في الوقت ذاته يزود المعهد بمعلومات قيمة بشأن الجوانب المحددة من

(١٤) يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية على الموضوع التالي:

<http://www.ifac.org/Education/>

(١٥) UNCTAD, International Accounting and Reporting Issues - 2003 review, pp. 200-257

معايير الإبلاغ التي كثيراً ما يجد معدّو البيانات المالية صعوبات في تنفيذها والتي يمكن أخذها في الاعتبار في توجيه برامج التعليم المهني المستمر وغيرها من الأعمال التدريبية في المستقبل.

٦٢- إن البيانات التي جمعها معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في كينيا في إطار جوائز تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لعام ٢٠٠٥ تبرز الحاجة إلى مواصلة الجهود لتحسين الإبلاغ المالي المستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ورغم أن انتقال كينيا إلى تطبيق هذه المعايير قد بدأ قبل أكثر من ست سنوات، فثمة إحجام واضح عن التقيد بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي خاصة في القطاع المصرفي. ونظراً لأن الشركات التي تشارك في برنامج منح الجوائز الخاصة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي هي من بين أكبر الشركات، وتخضع كذلك لأنظمة لوائح متعددة، فإن قلة الامتثال في الإبلاغ المالي أمر مثير للقلق. والرسالة الأشمل هي أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي عملية لا تنفذ مرة واحدة فقط وإنما هي مجهود متواصل يستلزم دعماً مؤسسياً مستمراً.

٦٣- إن نقص الخبرة في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا يؤثر على القطاع الخاص فحسب بل كذلك على الآليات التنظيمية وغيرها من الوكالات الحكومية. لذلك، وكما تنهض تلك الوكالات بمسؤولياتها الرقابية بصورة فعالة، يتعين عليها، في مرحلة مبكرة من عملية التنفيذ، تقييم احتياجاتها إلى الخبرة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ثم وضع برنامج لتنمية الموارد البشرية. ولأن تلك المعايير تتغير بسبب التعديلات التي تطرأ على المعايير القائمة أو بسبب إصدار معايير جديدة، فيتعين على الوكالات التنظيمية أن تضع خطة لمواكبة التغيرات. ويجب أن يتضمن جزء من تلك الخطة برامجاً للتعليم المستمر للعاملين المكلفين باستعراض البيانات الموضوعية استناداً إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي لأغراض تنظيمية. وعلى نحو ما ذكر في موضع سابق، يمكن للوكالات التنظيمية أن تستفيد من خبرة القطاع الخاص، بما في ذلك خبرة مُعدّي البيانات المالية ومراجعي الحسابات، عن طريق إنشاء آلية يحصل من خلالها واضعو اللوائح النازمة على المشورة التقنية مع إبقاء صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع اللوائح ضمن اختصاص هيئة الرقابة الحكومية.

٦٤- ويمكن لهيئات المحاسبة المهنية ولمعدّي البيانات المالية ومستعملاتها، بمن فيهم واضعو اللوائح النازمة، تقديم مساهمات مفيدة إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في مرحلة مبكرة من عملية الصياغة وليس بعد الانتهاء من وضع المعايير وبعد أن تكون جاهزة للتطبيق. وتبين دراسات الحالة أنه مع أن بعض الهيئات المهنية وواضعي معايير المحاسبة الوطنية في مركز يتيح لهم التواصل بشكل مباشر أو غير مباشر (على صعيد إقليمي) مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، فإن غيرهم لا يتواصلون معه - ويعود السبب في ذلك أساساً إلى نقص الموارد. ومن النُهج المقترح اتباعها في دراسات الحالة تطوير آلية التنسيق على الصعيد الإقليمي حتى تتمكن البلدان، عن طريق تجميع مواردها، من التأثير في عملية وضع المعايير منذ المراحل الأولى.

٦٥- وعلى خلاف البلدان التي تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن البلدان التي اختارت تكييف تلك المعايير مع ظروفها الخاصة تتمتع بمرونة أكبر فيما يتعلق بتقديم تفسيرات وإرشادات إضافية بشأن معايير تُعادل المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي يعتبر أنها تنطبق على اقتصاداتها. وعلى نحو ما يتضح من دراسة الحالة المتعلقة بالهند، يقدم معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند تفسيرات وإرشادات متنوعة بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تمت مواءمتها مع البيئة الاقتصادية في الهند. غير أن التفسير أو الإرشاد الذي يتعد عن الغاية العامة المستوخاة من هذه المعايير قد يُلغي هدف تكييف تلك المعايير أصلاً، خاصة إذا كان الهدف في نهاية المطاف هو

التقيد بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي حسبما وضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ويصح هذا الأمر خصوصاً عندما نعتبر أن المجلس لا يسمح بأي تفسير أو إرشاد يختلف عما صدر عنه من إرشادات بشأن التطبيق، أو عما الذي صدر عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي من تفسيرات.

٦٦- وتشير دراسات الحالة إلى ضرورة توفير دعم مالي كبير من أجل تحقيق غاية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وباستطاعة بنوك التنمية الدولية والإقليمية أن تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعترض التطبيق التي تواجهها البلدان النامية في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وعلى نحو ما يرد في دراسة الحالة المتعلقة بجامايكا، أجرى البنك الدولي، عقب صدور قرار معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في جامايكا بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، تقييماً تناول تطبيق معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات كجزء من برنامج يهدف إلى الوقوف على الثغرات الموجودة في المعايير وفي التقيد بها. وتم ذلك في إطار برنامج البنك الدولي لوضع التقارير الخاصة بمبادرة مراعاة المعايير والمواثيق. وقدم المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية دعماً مالياً لمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في جامايكا في شكل تعاون تقني لنشر المعلومات عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفي شكل تدريب وتواصل وبناء قدرات التنفيذ والامتثال ووضع برامج تدريبية مستدامة.

خامساً - الخلاصة

٦٧- لخصت هذه المذكرة أهم النتائج التي خلصت إليها دراسات الحالات المختارة التي استعرضت المشاكل العملية التي تعترض تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في كل من البرازيل وألمانيا والهند وجامايكا وكينيا. فقد اتبعت هذه البلدان طائفة متنوعة من المناهج في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومع أن الهدف الرئيسي من تطبيق تلك المعايير في معظم الأحوال هو الارتقاء بممارسات الإبلاغ المالي الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية وضمان الاستقرار الاقتصادي، فإن هناك اعتبارات أخرى من بينها تشجيع اندماج أفضل بين أسواق المال الإقليمية والعالمية.

٦٨- وبينت دراسات الحالة المصاعب المؤسسية والتنفيذية والتقنية التي تواجهها البلدان في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. إن قلة ترابط إطار العمل على وضع اللوائح النازمة وعدم توفير الدعم القانوني الكافي لتلك المعايير بصفتها معايير الإبلاغ في البلد، وتوسيع نطاق استعمالها إلى حد يتجاوز نطاق الشركات الكبرى والإبلاغ المالي المتعدد الاستعمالات، قد تشكل تحديات كبرى في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإنفاذها. وإن نقص عدد العاملين من ذوي الخبرة التقنية في هذه المعايير وعدم توفر المواد التدريبية بأسعار مناسبة وباللغات الوطنية، والتعقيد التقني الذي تتسم به تلك المعايير والتعديلات المتواترة والكبيرة التي تطرأ على المعايير القائمة، كلها أمور تشكل عوائق تقنية تعرقل عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي التقنية.

٦٩- وربما يرغب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في دراسة المسائل التالية بغية إجراء مزيداً من المداولات بشأنها:

- ما هي بعض الممارسات الجيدة فيما يخص زيادة ترابط إطار العمل على وضع اللوائح النازمة حتى يتم تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصورة سلسة وفعالة؟

- بينما قرر بعض البلدان اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الشكل الذي صدرت عليه من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، قررت بلدان أخرى مواءمتها مع بيئتها الاقتصادية الخاصة. فما عسى أن تكون انعكاسات تلك النهج المتباينة على التقدم باتجاه تحقيق معيار واحد مشترك في مجال الإبلاغ المالي حول العالم؟
- ثمة مشاغل فيما يتعلق بالتطبيق العملي للقياسات المستندة إلى القيمة العادلة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فهل من المستصوب أن يقوم المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بدراسة التحديات الحالية التي تعرقل التطبيق قبل إصدار مزيد من المعايير التي تتطلب تطبيق قياسات تستند إلى القيمة العادلة؟
- لدى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة برامج تقريب نشطة مع الهيئات الواضعة لمعايير المحاسبة في بعض الاقتصادات الرئيسية في العالم. كيف يُتخذ قرار الشروع في تنفيذ برنامج ما من برامج التقريب؟ وإذا كان عدد البلدان الراغبة في الشروع في برامج التقريب آخذاً في التزايد، فهل سيكون المجلس الدولي في وضع يتيح له تكييف برامج التقريب مع كل بلد؟
- ما هي بعض الممارسات الجيدة لإتاحة مواد التدريب على المعايير الدولية للإبلاغ المالي بأسعار متيسرة، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والأماكن التي تدعو الحاجة فيها إلى تلك المواد بلغات غير اللغة الإنكليزية؟
- كيف يمكن معالجة بعض مسائل التطبيق العملي عن طريق برامج التعاون التقني الدولية؟